هو قابلا في الازل للاتصاف بالحوادث لكن يقال لهم هذا فرع امكان
اتصافه بالحوادث فلم قلتم ان ذلك ممكن فيقولون وهذا الالتزام و
المعارضة فرع امتناع اتصافه بالحوادث فلم قلتم ان ذلك ممتنع فعلم
ان مثل هذا الالتزام لا ينقطع به الهوى ولا خصومهم فلم امتنع المعلول
لم امتناع تسلسل الحوادث واما من يقول انه يمكن تسلسل الحوادث
فانه يبين خطاهم في هذا التفريق ويقول اذا كان الحي لا يخلو اما
يقبله وعن ضده والرب تعالى قابل للاتصاف بالقول والارادة
لزم ان لا يخلوا عن ذلك وعن ضده لكن ضد صفة نقص كضد
السمع والبصر فيلزم انه ما زال متصفا بالقول والارادة والاتصاف
بنوع ذلك ممكن ولهم جواب ثالث عما ذكره من الالتزام وهو ان
يقال نحن قلنا الحي القابل لهذا لا يخلوا عنه وعن ضده العام الذي
يدخل تحته هذه الصفات لم نقل انه لا يخلوا عنه وعن ضده وجودي
فان هذا ليس قولنا فان القابل للشيء وضده الوجودي قد يخلوا
عنهما عندنا وكما ان الاشعرية يقولون ان القابل للشيء لا يخلوا
وعن ضده الوجودي واذا كان كذلك فضد القول والارادة عدم
ذلك فلا يقال القول في ضد ذلك كالقول فيه ويلزم تسلسل
الحوادث لان ضد ذلك عدم والعدم لا يفتقر الى فاعل عندنا
ولا بضر عدم الشيء في الازل ووجوده فيما لا يزال من الافعال المحدثة
وهذا جواب محقق لهم لكنه لا يتم الا بان يكون عدم القول
والارادة في الازل ليس صفة نقص وقد هجم في ذلك كثير المعتزلة
وهم خير من المعتزلة من وجهين من جهة انهم يجعلون القول
والارادة قائمة بذاته وهذا بحث اخر لا يختص بهذه المسئلة

ومن جهة

ومن جهة انهم يثبتون مشيئة ازلية وقابلية ازلية وايضا فما
ادعاه من انه اثبت ان الحوادث لا بد وان تكون متناهية
ليس كما ذكر وقد تقدم عرف الكلام فيما ذكره هو وغيره وضعف
ذلك قال ابو الحسن الامدي الوجه الثالث يعني
في بيان تناقضهم ان من مذهبهم ان القول الحادث والارادة
الحادثة عرض كاللون والطعم والرائحة وانه يجوز في الشاهد
تعري الجواهر عن الاقوال والارادات والطعوم والروائح
والالوان مع جواز اتصافها بها وقد حالوا اقيام الالوان
والطعوم والروائح بذات الله تعالى وجوزوا ذلك في القول
والارادة ولو قيل لهم لما اقتضيتم جواز الطعوم والالوان
والروائح بذات الله تعالى من غير ان يلزم استحالة التعري
عنها كما في القول الحادث والارادة الحادثة لم يجدوا الى الفرق
سبيلا فيقال ولقائل ان يقول جوابهم في هذا الجواب
الاشعري بتمامه السالمية اذا قيل لهم لما وصفتم الرب بالقول
والارادة ولم تصفوه بالطعم واللون والريح فاذا قالوا لان
القول والارادة من الصفات المشروطة بالحياة وهي صفة
كمال بخلاف الطعم واللون والريح وغير هذا من الفرق قالت
الكرامية نظير ذلك فالفرق بين هذا وهذا ليس من خصائص
مسئلة حلول الحوادث فان نفي ذلك عند من ينفيه واجب
سواء قال بحلول الحوادث او لم يقل ولو اثبته مثبت لكان
مثبته سواء قال بحلول الحوادث او لم يقل وانما يفترقان فان
هذا يجوز حدوث ذلك بخلاف الاخر فحاصله انهم لم ينفوا الطعم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)